Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

الإختفاء القسري في اليمن: الحقيقة والعدالة الغائبتان

ميثاق العدالة من أجل اليمن

30 أغسطس 2026

يمثل الاختفاء القسري في اليمن أحد أخطر الانتهاكات المرتكبة وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث تتمادى أطراف الصراع في استخدامه كأداة ممنهجة لإخضاع المجتمع، وإسكات الأصوات الناقدة، وترهيب المدنيين خارج إطار القانون وبمعزل عن أي مساءلة قضائية.

ومع اندلاع النزاع وتصاعده منذ عام 2014، رصدت المنظمات الحقوقية -المحلية والدولية- آلاف حالات الإخفاء القسري. غير أن الواقع يشير إلى أن الأرقام المعلنة لا تعكس الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة؛ وذلك بفعل سياسات التعتيم المتبعة، إلى جانب الخوف الذي يلاحق أسر الضحايا ويمنعهم من الإبلاغ عن اختفاء ذويهم.

لقد أسفرت التطورات الميدانية الأخيرة في عام 2026، وما ترتب عليها من تراجع نفوذ التشكيلات العسكرية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، كشف اللثام عن تفاصيل ومواقع ارتبطت بملف الاختفاء القسري. وفي هذا الإطار، نفذت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان مطلع هذا العام نزولاً ميدانياً لعدد من المواقع التي استخدمت كمراكز سرية لاحتجاز المعارضين وإخفائهم قسراً.

فيما حذرت رابطة أمهات المختطفين من أن إغلاق هذه السجون السرية دون إشراف قضائي مستقل ودون تمكين الضحايا وذويهم من الوصول إلى الحقيقة، يشكل تهديدا حقيقيا لحقوق الضحايا، ويفتح الباب أمام طمس أدلة التعذيب والإخفاء القسري وإفلات الجناة من العقاب.

وقد وثقت رابطة أمهات المختطفين أسماء عدد من أماكن الاحتجاز السرية التي تم فيها إخفاء المدنيين وتعذيبهم بأبشع أساليب التعذيب، وأصدرت رابطة أمهات المختطفين بالتعاون مع مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان تقريراً حقوقياً يسلط الضوء على أوضاع المحتجزين في "قاعة وضاح" بعدن والتي كانت تستخدم كمركز احتجاز سري، لإخفاء المدنيين وتعذيبهم حتى وصل الحال إلى وفاة بعض هؤلاء المخفيين تحت التعذيب وفق الشهادات التي تضمنها التقرير.

فيما جسدت قضية السياسي والقيادي في حزب الإصلاح "محمد قحطان" أحد أكثر أنماط الإختفاء القسري قسوة في اليمن. فبعد أكثر من عشر سنوات من إختفائه قسراً وحرمانه من الضمانات القانونية والتواصل مع العالم الخارجي، قامت جماعة الحوثي في شهر يوليو 2026 بتسليم رفاتٍ غير مكتملة للضحية إلى أسرته دون الرأس والقفص الصدري.

و طالبت عدد من منظمات حقوق الإنسان في اليمن بلجنة تحقيق دولية مستقلة في ظروف وفاة محمد قحطان.

وفي اليوم الدولي لضحايا الإختفاء القسري، يعرب تحالف ميثاق العدالة من أجل اليمن عن تضامنه المطلق مع آلاف الضحايا وأسرهم التي تكتوي بألم المغيبين ومعاناة الانتظار.

كما نضع في هذا البيان المشترك جملة من التوصيات انطلاقاً من مسؤوليتنا تجاه الضحايا وعائلاتهم:

- إلى أطراف الصراع: الوقف الفوري للإخفاء القسري والاعتقال التعسفي، والكشف العاجل عن مصير كافة المخفيين والإفراج عنهم، والالتزام بمعايير معاملة المحتجزين.
- إلى الحكومة اليمنية: الانضمام الشامل للاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، ومواءمة القوانين الوطنية، وإنشاء لجنة وطنية مستقلة للبحث عن الضحايا ومحاسبة المنتهكين ودعم الأسر، والتنسيق مع الشركاء الفاعلين.
- إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي: ممارسة ضغوط حقيقية على أطراف النزاع للكشف عن مصير المخفيين والوفاء بالتزاماتهم الدولية.
- إلى مجلس حقوق الإنسان: تشكيل آلية تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في انتهاكات جميع الأطراف المحلية والإقليمية، مع التركيز على ملف الإخفاء القسري.
- إلى الرعاة الدوليين لمحادثات السلام والفاعلين الدوليين والمحليين في اليمن: تضمين ملف المختفين قسراً في صدارة أولويات التسوية السياسية، وضمان إدراج مسارات واضحة للعدالة الانتقالية تنص على إنشاء لجنة وطنية متخصصة للكشف عن مصير المختفين ومعالجة أوضاعهم وأوضاع ذويهم، بالتوازي مع تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة لتوثيق الجرائم وحفظ الأدلة وضمان عدم الإفلات من

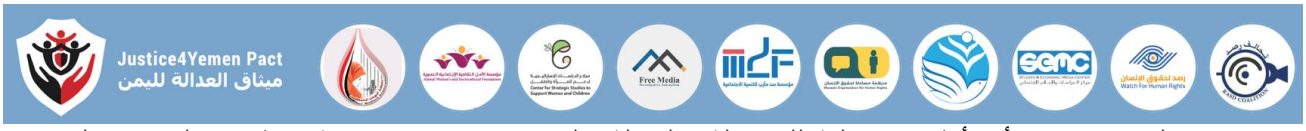

العقاب ضمن أي أطر مستقبلية للمساءلة والعدالة، إلى جانب تعزيز حماية منظمات المجتمع المدني والناشطين الحقوقيين في مختلف أنحاء اليمن.

المنظمات الموقعة:

1. رابطة أمهات المختطفين
2. منظمة سام للحقوق والحريات
3. التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان
4. منظمة مساءلة لحقوق الإنسان
5. مؤسسة الأمل الثقافية الاجتماعية النسوية
6. مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية
7. مركز فري ميديا للصحافة الاستقصائية
8. مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل
9. مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي
10. مرصد الحريات الإعلامية (مرصدك)
11. مارتا ميندیز (باحثة وممارسة في مجال العدالة الانتقالية)